غـــرفة تجـــارة عـــمّان
Amman Chamber of Commerce

التقرير الإحصائي السنوي لأداء الاقتصاد الأردني
للعام ٢٠١٠ مقارنة مع العام ٢٠٠٩

إدارة الدراســـات والتـــدريب
وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية

إعداد
صبـري الخصيـب

نيسان ٢٠١١

التقرير الإحصائي السنوي لأداء الاقتصاد الأردني للعام ٢٠١٠
مقارنة مع العام ٢٠٠٩

المحتويـــــــات

- الخلاصة التنفيذية.
- جدول خلاصة مؤشرات الاقتصاد الأردني للعام ٢٠١٠.
- الناتج المحلي الإجمالي.
- المالية العامة:
  - الإيرادات والمنح الخارجية.
  - إجمالي الإنفاق.
  - العجز المالي.
  - المديونية الخارجية والداخلية، ومسحوبات القروض الخارجية.
  - التخاصية: الموقف المالي، مصادر عوائدها واستخداماتها.

- التجارة الخارجية:
  - الصادرات الوطنية (التوزيع الجغرافي / التركيب السلعي).
  - السلع المعاد تصديرها.
  - المستوردات الخارجية (التوزيع الجغرافي /التركيب السلعي).

- المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار.
- الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة.
- الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي.
- نشاط بورصة عمان.
- نشاط ميناء العقبة.
- النشاط السياحي.
- نشاط سوق العقار.
- الشيكات المرتجعة.
- التسهيلات الائتمانية.
- الرقم القياسي لتكاليف المعيشة.
- المراجع الرئيسة.

التقرير الإحصائي السنوي لأداء الاقتصاد الأردني للعام ٢٠١٠

مقارنة مع العام ٢٠٠٩

الخلاصة التنفيذية:

كغيره من الأعوام السابقة، واجه الاقتصاد الأردني خلال العام ٢٠١٠ العديد من التحديات والمعيقات الناجمة عن الأزمات والمتغيرات الاقتصادية والسياسية، المحلية والإقليمية والدولية، على حد سواء. وبالرغم من تراجع بعض أداء أنشطة الاقتصاد، إلا أنه حقق كذلك العديد من عوامل النمو بشتى المجالات الاقتصادية التي أدت بشكل أو بآخر إلى تحقيق نوع من التوازن النسبي الذي من شانه ضمان ثبات واستمرارية نمو الاقتصاد الوطني بشكل عام وازدياد قابليته ومرونته للتطور والانسجام مع المتغيرات الاقتصادية العالمية.

وإذا ما قورنت مؤشرات الأداء الاقتصادي الأردني خلال العام ٢٠١٠ بما تم تحقيقه في العام ٢٠٠٩، نجد ما يلي:

- ارتفع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى (٣,١%)، بينما بلغ (٥,٦%) و(٢,٣%) خلال العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ على التوالي.
- ارتفاع إجمالي حجم الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية بنسبة (١,٧%)، وانخفاض إجمالي حجم الإنفاق بنسبة (٥,٣%)، وبالتالي انخفاض حجم عجز الموازنة بنسبة ملحوظة بلغت (٣٠,٦%).
- ارتفاع صافي الدين العام بنسبة (١٨,٧%) نتيجة لارتفاع الرصيد القائم للدين العام الخارجي بنسبة (١٩,٢%)، وارتفاع صافي رصيد الدين العام الداخلي بنسبة (١٨,٣%).
- ارتفاع إجمالي حجم التجارة الخارجية السلعية بنسبة (٩,٩%) نتيجة لنمو حجم الصادرات الوطنية بنسبة (١٧,٧%)، وازدياد قيمة المستوردات السلعية بنسبة (٧,٢%)، وتراجع قيمة السلع المعاد تصديرها بنسبة (١٨,٥%).
- ازدياد حجم مناولة البضائع في ميناء العقبة بنسبة (١٨,٣%) نتيجة لارتفاع كل من حجم مناولة المستوردات بنسبة (٤,٨%)، وحجم مناولة الصادرات بنسبة (٣٨%).
- استمرار تراجع إجمالي حجم المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار بنسبة (٨,٨%).
- انخفاض مجموع رؤوس أموال الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة بنسبة (٣٠,٧%).
- تراجع الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي بنسبة (٣,١%).
- انخفاض حجم التداول في بورصة عمان بنسبة (٣٠,٧%)، وتراجع كل من القيمة السوقية للشركات المدرجة بنسبة (٣%)، وصافي الاستثمار غير الأردني بنسبة (٢٨٤,٢%).
- نمو عائدات القطاع السياحي بنسبة (١٧,٢%)، وكذلك نمو حجم الإنفاق السياحي بنسبة (٣٣,٤%).
- ارتفاع حجم التداول في سوق العقار الأردني بنسبة (٢٥,٥%).
- انخفاض قيمة الشيكات المرتجعة بسبب عدم كفاية الرصيد بنسبة (١٩,٧%).
- نمو حجم التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من البنوك المحلية بنسبة (٨,٥%).
- ارتفاع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بنسبة (٥%).

جدول يبين خلاصة مؤشرات أداء الاقتصاد الأردني للعام ٢٠١٠

المؤشر	٢٠٠٩ (مليون دينار)	٢٠١٠ (مليون دينار)	نسبة التغير (%)
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	٩٥١٤,٤	٩٨٠٨,٦	٣,١
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	٢,٣	٣,١	--
الإيرادات المحلية	٤١٨٧,٨	٤٢٦٠,١	١,٧
المساعدات الخارجية	٣٣٣,٤	٤٠١,٧	٢٠,٤
الإيرادات الضريبية	٢٨٧٩,٩	٢٩٨٥,١	٣,٦
النفقات الجارية	٥٤٨٦	٤٧٤٥,٤	٣,٦
النفقات الرأسمالية	١٤٤٤,٥	٩٦٢,٨	٣٣,٣
العجز المالي (بعد المساعدات)	١٥٠٩,٣	١٠٤٦,٤	-٣٠,٦
الرصيد القائم للدين العام الخارجي	٣٨٦٩	٤٦١٠,٨	١٩,٢
الرصيد القائم للدين العام الداخلي	٥٧٩١	٦٨٥٢	١٨,٣
صافي الدين العام	٩٦٦٠	١١٤٦٢,٨	١٨,٧
العوائد التراكمية للتخاصية	١٧٢٣,٤	١٧٢٦,٤	٠,١٧
صافي استخدامات عوائد التخاصية	١٧١٤,١	١٧١٣,١	-٠,٠٦
الصادرات الوطنية	٣٥٧٩,١	٤٢١٤,٧	١٧,٧
السلع المعاد تصديرها	٩٤٧,١	٧٧١,٦	-١٨,٥
المستوردات السلعية	١٠١٠٧,٦	١٠٨٣٦,٢	٧,٢
العجز في الميزان التجاري	٥٥٨١,٣	٥٨٤٩,٨	٤,٨
قيمة رؤوس أموال المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار	١٨٢٠,٥	١٦٦٠,٦	-٨,٨
رؤوس أموال الشركات والمؤسسات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة	٥١٧,٢	٣٥٨	-٣٠,٧
(عدد) الشركات والمؤسسات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة	٧٧٤٩	٧٤٧٢	-٣,٦
الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي	١٥٥,٧	١٥٠,٨	-٣,١
حجم التداول في بورصة عمان	٩٦٦٥,٣	٦٦٩٠	-٣٠,٧
صافي الاستثمار غير الأردني في بورصة عمان	-٣,٨	-١٤,٦	٢٨٤,٢
حجم مناولة البضائع في ميناء العقبة (مليون طن)	١٤,٢	١٦,٨	١٨,٣
الدخل السياحي	٢٠٦٧	٢٤٢٣,٣	١٧,٢
الإنفاق السياحي	٧٥٧,٥	١٠١٠,٥	٣٣,٤
حجم التداول في سوق العقار الأردني	٤٠٠٠,٧	٥٠٠٠,٩	٢٥,٥
الشيكات المرتجعة لعدم كفاية الرصيد	١٣٤٤,٢	١٠٧٩,٤	-١٩,٧
التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة	١٣٣١٧,٢	١٤٤٥١,٤	٨,٥
الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (نقطة)	١١٨,٥	١٢٤,٥	٥

الناتج المحلي الإجمالي:

أظهرت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي (الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة) أن الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة للعام ٢٠١٠ قد بلغ ما مقداره (٩٨٠٨,٦) مليون دينار، مقابل (٩٥١٤,٤) مليون دينار للعام ٢٠٠٩، بنسبة نمو مقدارها (٣,١%).

فيما بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٠٩ ما مقداره (٢,٣%)، وما نسبته (٧,٦%) في العام ٢٠٠٨.

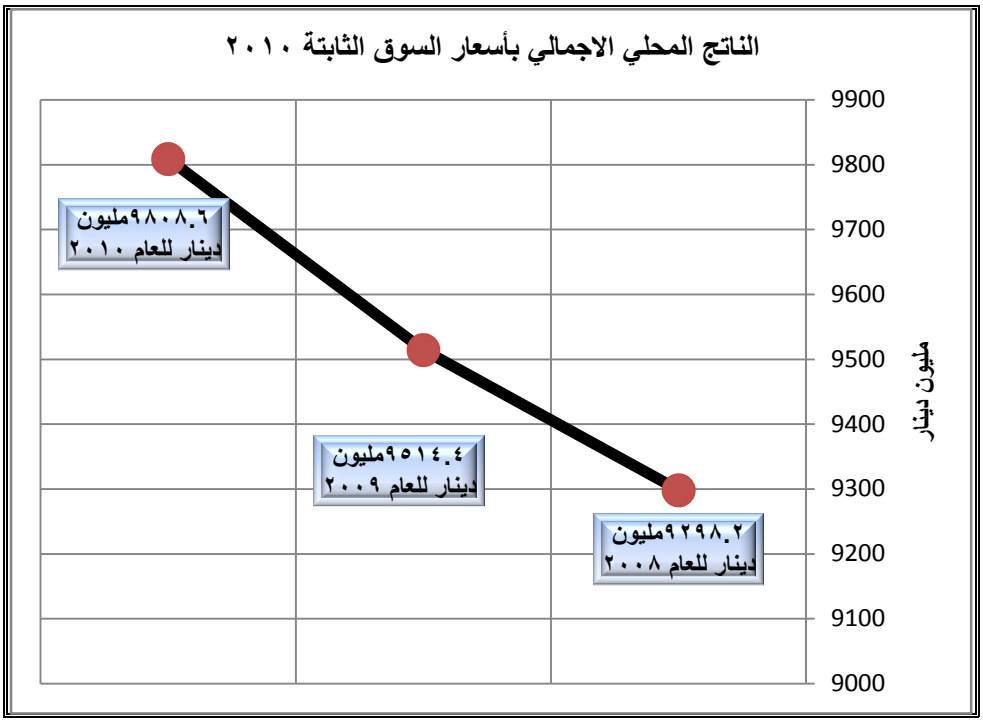

وقد كان لنمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة خلال العام ٢٠١٠ ما تم تحقيقه من نمو في معظم القطاعات الاقتصادية، حيث نما قطاع التعدين بشكل ملحوظ خلال العام ٢٠١٠ وبما نسبته (٣٢,٤%)، قطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة (٨,٢%)، قطاع النقل والتخزين والاتصالات بنسبة (٦,٢%)، قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة (٥,٧%)، قطاع المال والتأمين بنسبة (٤,٨%)، قطاع العقار بنسبة (٤,٤%)، قطاع الفنادق والمطاعم بنسبة (٣,٨%)، قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية بنسبة (٢,٦%)، قطاع الصناعة بنسبة (٢,٣%). فيما **تراجعت** نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٢٠١٠ لكل من قطاع الإنشاءات بما مقداره (-٨,١%)، وقطاع الكهرباء والمياه بنسبة (-٠,٢%).

» وفيما يلي رسم إيضاحي يبيّن قيمة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي والأهمية النسبية لكل منها:

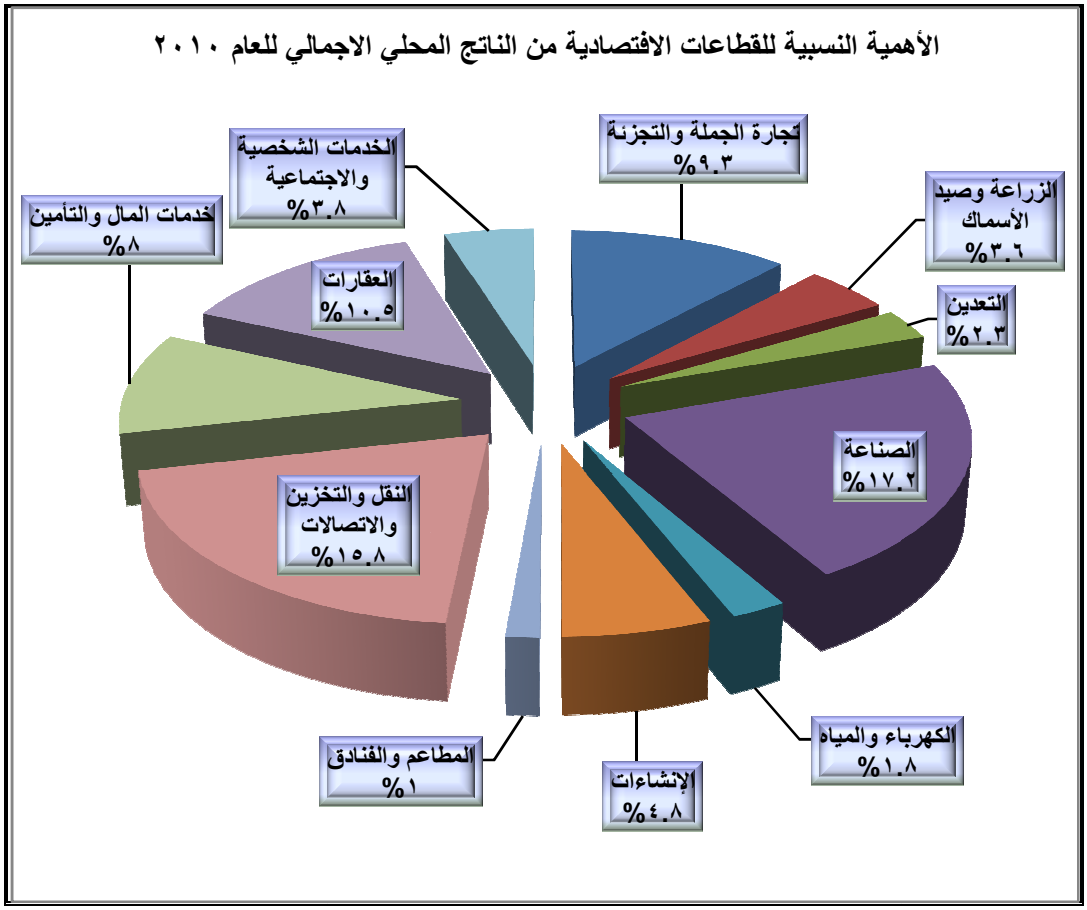

المالية العامة:

أولا: الإيرادات والمنح الخارجية:

ارتفع إجمالي قيمة الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية المتحققة خلال العام ٢٠١٠ ليصل إلى ما مجموعه (٤٦٦١,٨) مليون دينار، مقابل (٤٥٢١,٢) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٩، بنمو مقداره (١٤٠,٦) مليون دينار وبنسبة ارتفاع (٣,١%).

حيث ارتفع حجم الإيرادات المحلية لتبلغ خلال العام ٢٠١٠ ما قيمته (٤٢٦٠,١) مليون دينار مقابل (٤١٨٧,٨) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٩، بزيادة (٧٢,٣) مليون دينار وبنسبة مقدارها (١,٧%)، وقد تأتى الارتفاع في حجم الإيرادات المحلية بشكل رئيس نتيجة لارتفاع حصيلة الإيرادات الضريبية والاقتطاعات التقاعدية بحوالي (١٠٥,٤) مليون دينار، وانخفاض الإيرادات الأخرى بمقدار (٣٣,١) مليون دينار.

في حين بلغت قيمة المساعدات الخارجية المتحققة فعلياً في العام ٢٠١٠ ما مقداره (٤٠١,٧) مليون دينار، بارتفاع بلغت نسبته (٢٠,٤%) مقارنة بحجم المنح الخارجية المتحققة خلال العام ٢٠٠٩ والبالغ حينذاك (٣٣٣,٤) مليون دينار.

أما حجم الإيرادات الضريبية فقد بلغ خلال العام ٢٠١٠ ما مجموعه (٢٩٨٥,١) مليون دينار بارتفاع نسبته (٣,٦%) مقارنة بحجمها خلال العام ٢٠٠٩ والبالغ في حينه (٢٨٧٩,٩) مليون دينار.

(مليون دينار)

الإيرادات الضريبية	٢٠٠٩ (فعلي)	٢٠١٠ (أولي)	نسبة التغير (%)
الضرائب على الدخل والأرباح	٧٦٤,٧	٦٢٤,٦	١٨,٣-
الضرائب على السلع والخدمات (الضريبة العامة على المبيعات)	١٦٩٨,٣	١٩٩٧,٨	١٧,٦
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الضرائب الجمركية)	٢٩٠,٣	٢٨٤,٨	١,٩-
الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار)	٨١,٨	٧٧,٩	٤,٧-
الضرائب الإضافية	٤٤,٨	--	--
المجموع	٢٨٧٩,٩	٢٩٨٥,١	٣,٦

وتتمثل الزيادة في الإيرادات الضريبية نتيجة لارتفاع حصيلة الضريبة العامة على المبيعات بنسبة (١٧,٦%)، فيما سجلت الضرائب على الدخل والأرباح تراجعاً بنسبة (١٨,٣%)، وكذلك انخفاض الضرائب الجمركية بنسبه (١,٩%)، إلى جانب انخفاض مقدار ضريبة بيع العقار بنسبة (٤,٧%) من إجمالي الإيرادات الضريبية للعام ٢٠١٠.

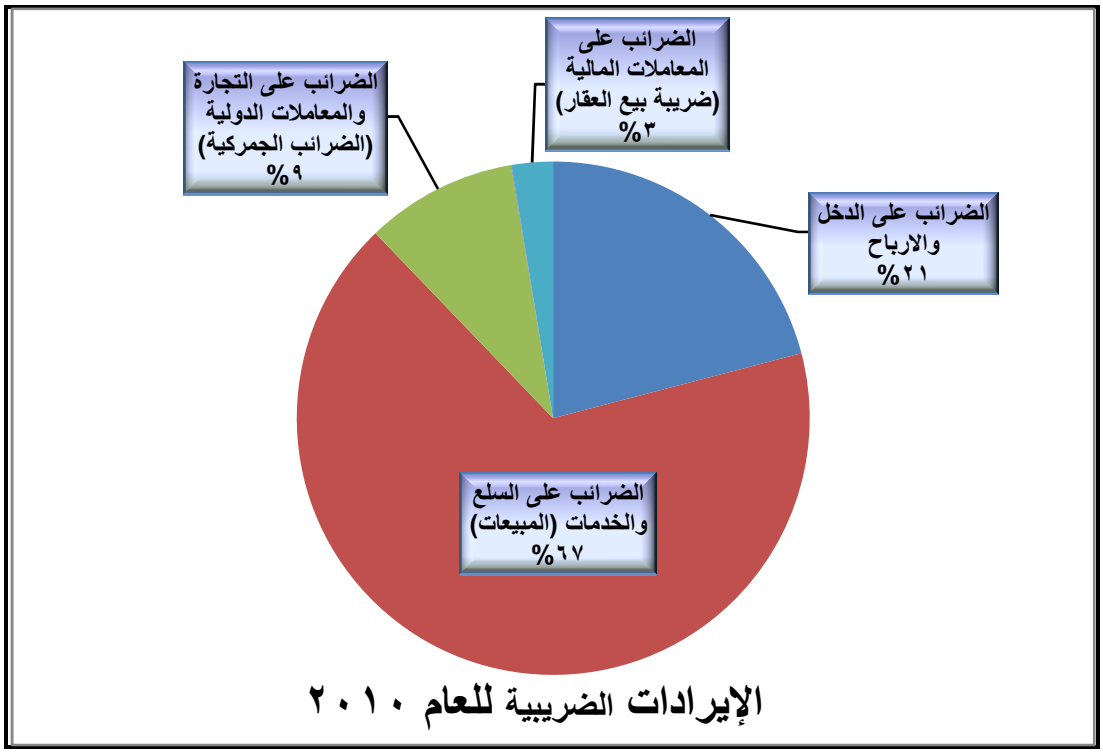

ثانيا: إجمالي الإنفاق:

انخفض إجمالي الإنفاق خلال العام ٢٠١٠ ليصل إلى ما قيمتـــه (٥٧٠٨,٢) مليون دينار، مقابل (٦٠٣٠,٥) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٩ مسجلا بذلك تراجعاً مقداره (٣٢٢,٣) مليون دينار ونسبته (٥,٣%) .

فقد بلغ حجم النفقات الجارية خلال العام ٢٠١٠ ما قيمته (٤٧٤٥,٤) مليون دينار مقابل (٤٥٨٦) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٩، أي بزيادة مقدارها (١٥٩,٤) مليون دينار، وبنسبة ارتفاع بلغت (٣,٦%).

أما النفقات الرأسمالية، فقد انخفضت بشكل ملموس لتصـــل إلـــى (٩٦٢,٨) مليون دينار للعام ٢٠١٠ بتراجع مقداره (٤٨١,٧) مليون دينار وبنسبة (٣٣,٣%)، مقارنة بالنفقات الرأسمالية خلال العام ٢٠٠٩ والبالغة في حينه (١٤٤٤,٥) مليـــون دينار.

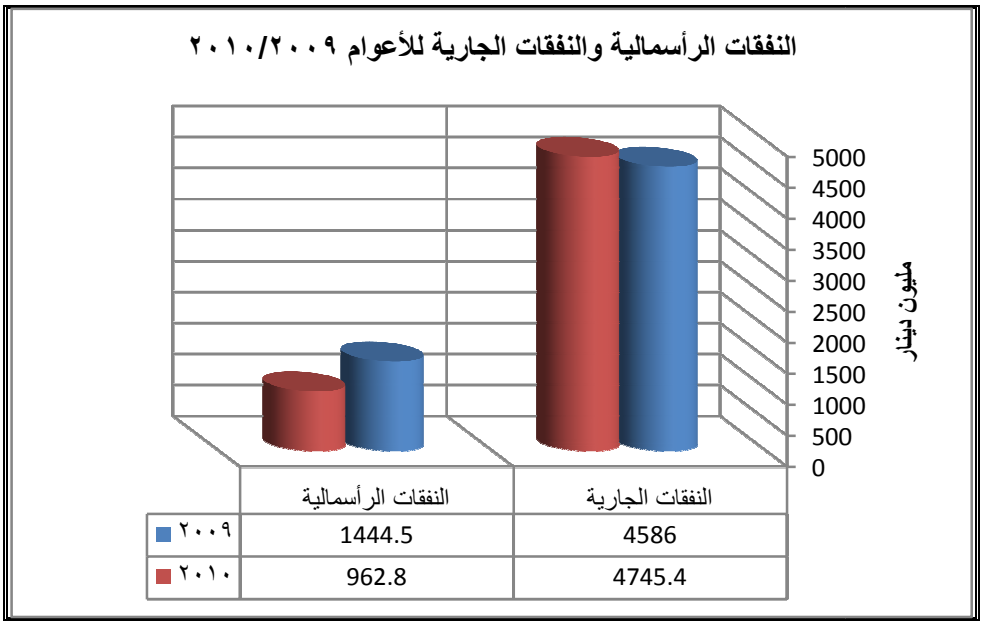

ثالثا: العجز المالي:

وكنتيجة للتطورات التي طرأت على كل من الإيـرادات المحليـة والمـنح الخارجية والنفقات العامة خلال العام ٢٠١٠، فقد تم تسجيل عجز مالي في الموازنة العامة للدولة بلغ (١٠٤٦,٤) مليون دينار، بانخفاض عن العجز المسجل خلال العام ٢٠٠٩ بفارق (٤٦٢,٩) مليون دينار وبما نسبته (٣٠,٦%)، والذي بلغ فـي حينـه (١٥٠٩,٣) مليون دينار٠ وإذا ما تم استثناء المساعدات الخارجية، فان العجز المالي قبل المساعدات يبلغ (١٤٤٨,١) مليون دينار للعام ٢٠١٠، مقابل (١٨٤٢,٧) مليون دينار للعام ٢٠٠٩، وبانخفاض نسبته (٢١,٤%).

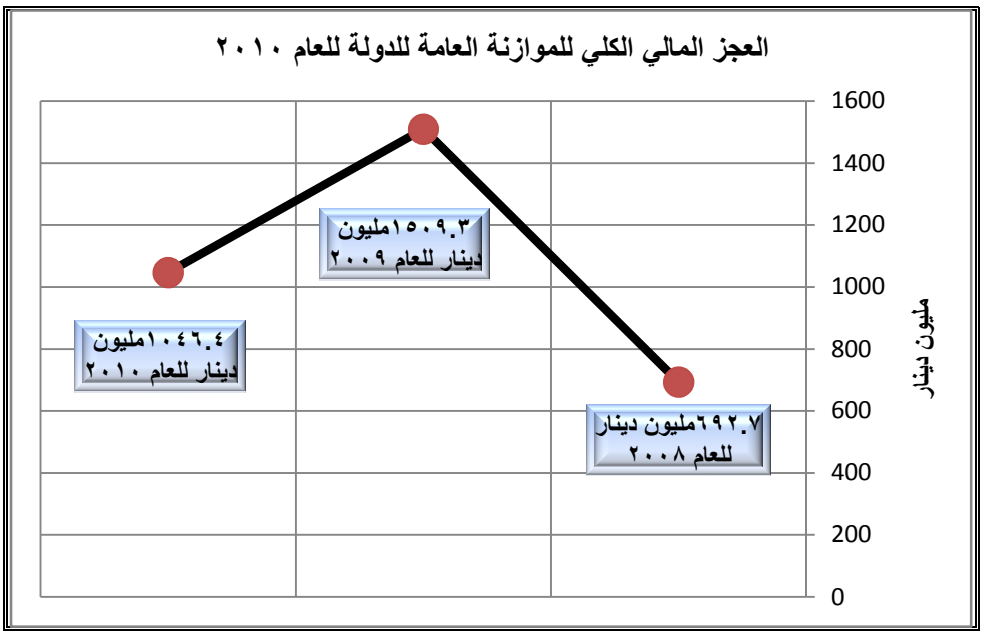

رابعاً: المديونية الخارجية والداخلية:

أ- المديونية الخارجية:

ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (الحكومي والمكفول) في نهاية العام ٢٠١٠ ليصل إلى (٤٦١٠,٨) مليون دينار أو ما نسبته (٢٣,٦%) من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام ٢٠١٠، مقابل (٣٨٦٩) مليون دينار أو ما نسبته (٢١,٧%) من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام ٢٠٠٩، أي بزيادة مقدارها (٢٢٨,٨) مليون دينار وبنمو نسبته (١٩,٢%).

ووفقاً لهيكل المديونية الخارجية، فان نسبة الديون المقيمة بالدولار الأمريكي والين الياباني والدينار الكويتي احتلت المراكز الأولى من إجمالي رصيد الدين الخارجي وبنسب بلغت (٣٩,٣%)، (٢٢,٧%)، (١٨,٨%)، على التوالي في نهاية العام ٢٠١٠.

وبخصوص خدمة الدين العام الخارجي (حكومي ومكفول)، فقد بلغت قيمته خلال العام ٢٠١٠ نحو (٤٥٠) مليون دينار، منها (٣٤٥,٨) مليون دينار كأقساط و(١٠٤,٢) مليون دينار كفوائد.

وقد كان لتغير أسعار العملات العالمية أثر على زيادة رصيد المديونية الخارجية خلال العام ٢٠١٠، وعلى النحو التالي:

أثر التغير في أسعار صرف العملات العالمية والحركات مقابل الدينار الأردني على رصيد المديونية الخارجية:
(مليون دينار)

العملة	رصيد العام ٢٠٠٩	أثر التغير في أسعار العملات	صافي التسديدات(-) / المسحوبات (+)	رصيد العام ٢٠١٠
يورو	٤١٨,١٩	+ ٣٢,٧١	+ ٠,٤٨	٣٨٥,٩٦
ين ياباني(كل ١٠٠)	١٠٠٤,٨٩	+ ١٢١,٩٤	- ٨١,٣٤	١٠٤٥,٤٩
جنيه إسترليني	٥,٣٦	- ٠,٢١	- ١,٩٣	٣,٢٢
وحدة حقوق السحب	١٨٢,٤	- ٣,٧٦	+ ٦٠,٣٧	٢٣٩,٠١
دينار كويتي	٧٠٧,١٥	+ ١٧,١٦	+ ١٤٠,٨	٨٦٥,١١
باقي العملات	١٥٥٠,٩٧	+ ٢,٣	+ ٥١٨,٧٣	٢٠٧٢,٠٢
المجموع	**٣٨٦٨,٩٦**	**- ١٤,٧٥**	**٢٤٣,٥٥**	**٤٦١٠,٨١**

القروض الخارجية المتعاقد عليها:

بلغ إجمالي قيمة القروض الخارجية (الحكومية والمكفولة) المتعاقد عليها خلال العام ٢٠١٠ حوالي (١٢٠٠,٤) مليون دولار أمريكي أو ما يعادل (٨٥٢,٣) مليون دينار أردني.

مسحوبات القروض الخارجية:

بلغت قيمة المبالغ المسحوبة من القروض الخارجية لتمويل المشاريع الاقتصادية والتنموية المختلفة خلال العام ٢٠١٠ نحو (٩٧٦,٢) مليون دينار، وكما هو موضح تالياً:

المصدر	المبلغ المسحوب (مليون دينار)	الأهمية النسبية (%)
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	٢٣,١	٢,٤
صندوق النقد العربي	١١٥,٦	١١,٨
بنك الاستثمار الأوروبي	٩,٩	١
الصندوق الكويتي للتنمية	٥٧,٣	٥,٩
الصندوق العربي للإنماء	١٢٩,٥	١٣,٣
الحكومة الألمانية	٢٦,٩	٢,٨
البنك الإسلامي للتنمية	١٦,٩	١,٧
الصندوق السعودي	٤٢,٢	٤,٣
سندات (تاليوروبوندز)	٥٣٢,٥	٥٤,٥
جهات أخرى	٢٢,٣	٢,٣
المجموع	**٩٧٦,٢**	**١٠٠**

ب- المديونية الداخلية:

بلغ صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة وموازنات المؤسسات المستقلة) خلال العام ٢٠١٠ ما قيمته (٦٨٥٢) مليون دينار أو ما نسبته (٣٥,١%) من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام ٢٠١٠، مقابل (٥٧٩١) مليون دينار أو ما نسبته (٣٢,٥%) من الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠٠٩، بارتفاع بلغت قيمته (١٠٦١) مليون دينار، وبنسبة مقدارها (١٨,٣%).

وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية في العام ٢٠١٠ بحوالي (٦٤١) مليون دينار، وانخفاض إجمالي الودائع لدى البنوك بحوالي (٨٨) مليون دينار.

ج- مجموع الدين العام:

أسفرت التطورات التي شهدتها المديونية الداخلية والخارجية خلال العام ٢٠١٠، إلى ارتفاع صافي الدين العام عن مستواه خلال العام ٢٠٠٩ بحوالي (١٨٠٢,٨) مليون دينار وبنسبة (١٨,٧%)، ليصل إلى ما قيمته (١١٤٦٢,٨) مليون دينار أو ما نسبته (٥٨,٧%) من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام ٢٠١٠، مقابل ما نسبته (٥٤,٢%) من الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠٠٩ ، أي بارتفاع مقداره (٤,٥) نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

المديونية	٢٠٠٩		٢٠١٠	
	القيمة (مليون دينار)	(%) من الناتج المحلي الإجمالي	القيمة (مليون دينار)	(%) من الناتج المحلي الإجمالي
الخارجية	٣٨٦٩	٢٣,٩	٤٦١٠,٨	٢٣,٦
الداخلية	٥٧٩١	٣٥,٧	٦٨٥٢	٣٥,١
صافي الدين العام	**٩٦٦٠**	**٥٤,٢**	**١١٤٦٢,٨**	**٥٨,٧**

خامساً: مصادر عوائد التخاصية واستخداماتها:

بلغ إجمالي قيمة العوائد التراكمية للتخاصية ما مجموعه (١٧٢٦,٤) مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٠ ، وكما يلي:

الشركة	العائد (مليون دينار)
شركة الاتصالات الأردنية	٩٤٠,١
شركة الملكية الأردنية	٢٨٥,٩
شركة الأسمنت الأردنية	٧٩,٨
شركة البوتاس العربية	١٣٤
شركة الفوسفات	٨١,٤
أكاديمية الطيران المدني	٤,١
شركة توليد الكهرباء المركزية	١١٧
بيع أسهم شركة توزيع الكهرباء وكهرباء اربد	٧٣,٧
الشركات الأخرى	١٠,٥
المجموع	**١٧٢٦,٤**

أما عن استخدامات عوائد التخاصية، فقد تم استخدام حـــوالي (١٧١٣,١) مليون دينار، وعلى النحو التالي:

طبيعة الاستخدام	القيمة (مليون دينار)
شراء ومبادلة وإعادة هيكلة ديون	١٥٦٢,٧
أمانات عوائد التخاصية	٦,٥
استرداد ضمانات سندات بريدي	١٥٦,٧ –
سداد قروض وفوائد الملكية الأردنية – ضريبة الدخل والمبيعات	١٠١,٤
سداد ضريبة الدخل والمبيعات عن شركة الملكية الأردنية	١,٣
مشاريع برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي	٤٠
تمويل مشاريع تنموية أخرى	١٥١,٨
مشاريع صناديق الإسكان المدني والعسكري	٢٦,٥
تسديد أقساط قروض (صندوق الإسكان)	٢٠,٤ –
المجموع	**١٧١٣,١**

في ضوء المصادر والاستخدامات المذكورة سابقاً، يصبح الموقف المـــالي الإجمالي لحساب التخاصية حتى ٢٠١٠/١٢/٣١، على النحو التالي:

البيـــــــــان	القيمة (مليون دينار)
عوائد البيع	١٧٢٦,٤
صافي الاستخدامات	١٧١٣,١
الرصيد	**١٣,٣**

التجارة الخارجية السلعية:

بلغ إجمالي حجم التجارة الخارجية السلعية للمملكـــة خـــلال العـــام ٢٠١٠، بشقيها الصادرات الوطنية والمستوردات السلعية، نحو (١٥) مليار دينار، بارتفـــاع بلغت نسبته (٩,٩%)، مقارنة بإجمالي حجم التجارة الخارجية خلال العـــام ٢٠٠٩ والبالغ في حينه (١٣,٦) مليار دينار.

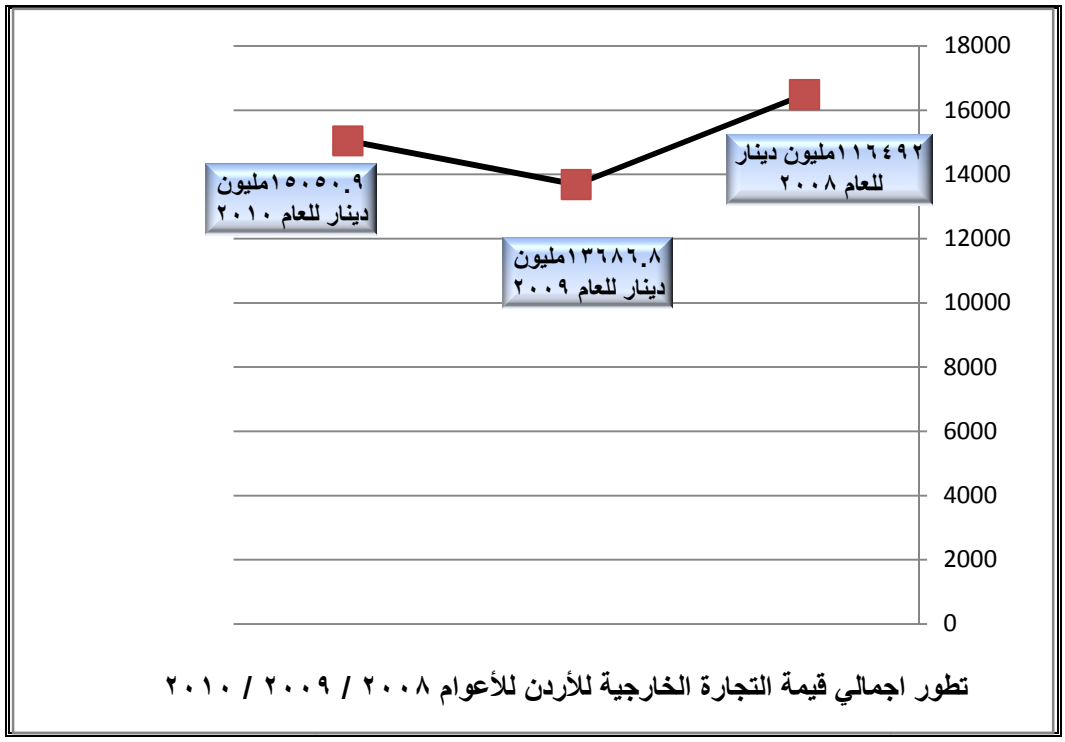

تطور اجمالي قيمة التجارة الخارجية للأردن للأعوام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ / ٢٠١٠

أولا: الصادرات الوطنية:

نما حجم الصادرات الوطنية خلال العام ٢٠١٠ ليصل إلى ما قيمته (٤٢١٤,٧) مليون دينار، بارتفاع بلغت نسبته (١٧,٧%) مقارنة بقيمة الصادرات الوطنية خلال العام ٢٠٠٩ والبالغة في حينه (٣٥٧٩,١) مليون دينار.

وقد شكل حجم الصادرات الوطنية نسبة مقدارها (٢٨%) من إجمالي التجارة الخارجية للعام ٢٠١٠، في حين شكلت ما نسبته (٢٦,٢%) للعام ٢٠٠٩.

أ- التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية:

توزعت الصادرات الوطنية الأردنية إلى عدة مجموعات جغرافية خلال العام ٢٠١٠، كان أهمها الدول العربية التي احتلت ما نسبته (٥٠,٣%) من إجمالي الصادرات الوطنية، تلتها مجموعة الدول الآسيوية غير العربية بما نسبته (٢٤,٣%)، ثم دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (كندا، المكسيك، الولايات المتحدة) التي شكلت ما نسبته (١٦%)، فيما احتلت صادراتنا الوطنية إلى دول الاتحاد الأوروبي ما نسبته (٣,٧%).

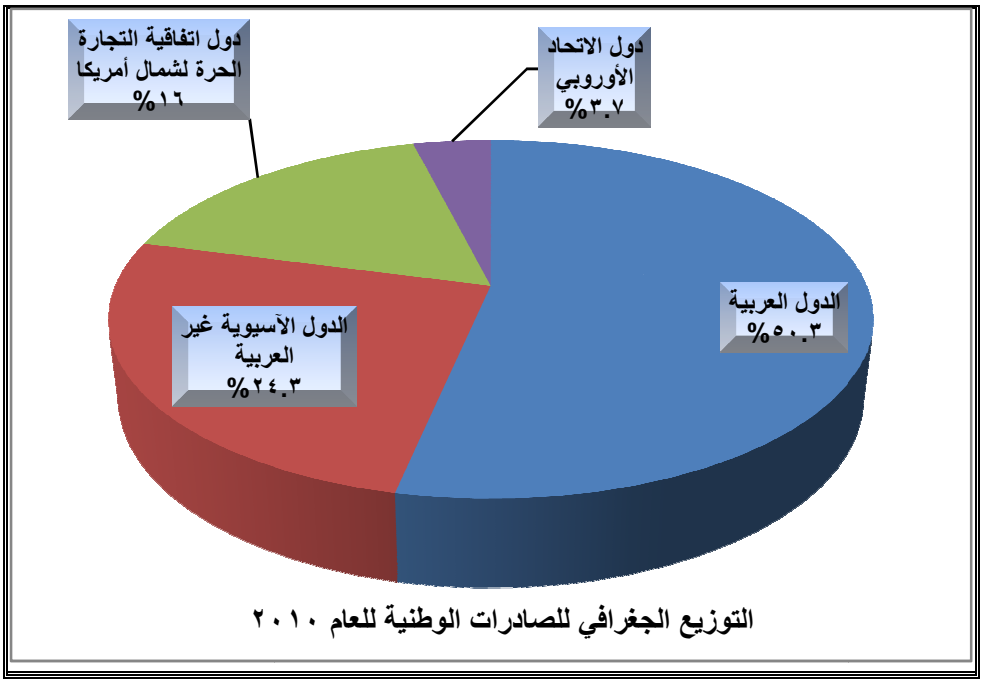

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية للعام ٢٠١٠

ب - التركيب السلعي للصادرات الوطنية:

توزعت هيكلة التركيب السلعي للصادرات الوطنية خلال العام ٢٠١٠ على مجموعات متعددة من السلع، كان أهمها مجموعة المواد الكيماوية التي شكلت ما نسبته (٢٦,١%) من قيمة الصادرات الوطنية، تلتها المصنوعات المتنوعة كالأثاث والملابس والأحذية والمطبوعات والبلاستيك بنسبة (١٩,٦%)، ومن ثم مجموعة المواد الخام غير الصالحة للأكل عدا المحروقات بما نسبته (١٨,٨%)، وما نسبته (١٤,٦%) لمجموعة المواد الغذائية والحيوانات الحية، فيما شكلت مجموعة البضائع المصنوعة المصنفة حسب المادة كالورق والكرتون ما نسبته (١٠,٧%)، وما نسبته (٥,٥%) للآلات ومعدات النقل، و(١,٥%) لمجموعة المشروبات والتبغ، ثم مجموعة الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة بنسبة (١,١%).

ثانياً: السلع المعاد تصديرها:

انخفضت قيمة السلع المعاد تصديرها خلال العام ٢٠١٠ لتصل إلى ما مجموعه (٧٧١,٦) مليون دينار بتراجع نسبته (١٨,٥%) مقارنة بقيمة السلع المعاد تصديرها خلال العام ٢٠٠٩ والبالغة في حينه (٩٤٧,١) مليون دينار.

ثالثاً: المستوردات السلعية:

ارتفعت قيمة المستوردات السلعية للأردن خلال العام ٢٠١٠ لتصل إلى ما مجموعه (١٠٨٣٦,٢) مليون دينار بنسبة نمو مقدارها (٧,٢%) مقارنة بقيمة المستوردات السلعية خلال العام ٢٠٠٩ والبالغة في حينه (١٠١٠٧,٦) مليون دينار.

وقد شكلت المستوردات السلعية ما نسبته (٧٢%) من إجمالي التجارة الخارجية خلال العام ٢٠١٠، فيما شكلت ما نسبته (٧٣,٨%) للعام ٢٠٠٩.

أ - التوزيع الجغرافي للمستوردات السلعية للأردن:

احتلت الدول العربية ما نسبته (٣٥,١%) من إجمالي المستوردات السلعية للأردن، تلتها في المرتبة الثانية الدول الآسيوية غير العربية التي شكلت ما نسبته(٣٠,١%)، ثم دول الاتحاد الأوروبي بنسبة (١٩,٩%)، ودول النافتا (كندا، المكسيك، الولايات المتحدة) بنسبة (٦,٣%)، ثم بقية الدول الأوروبية كسويسرا وروسيا بنسبة (٤,٢%)، وأخيراً شكلت دول أمريكا الجنوبية (كالبرازيل والأرجنتين) ما نسبته (٢,٦%) من إجمالي المستوردات الخارجية للمملكة خلال العام ٢٠١٠.

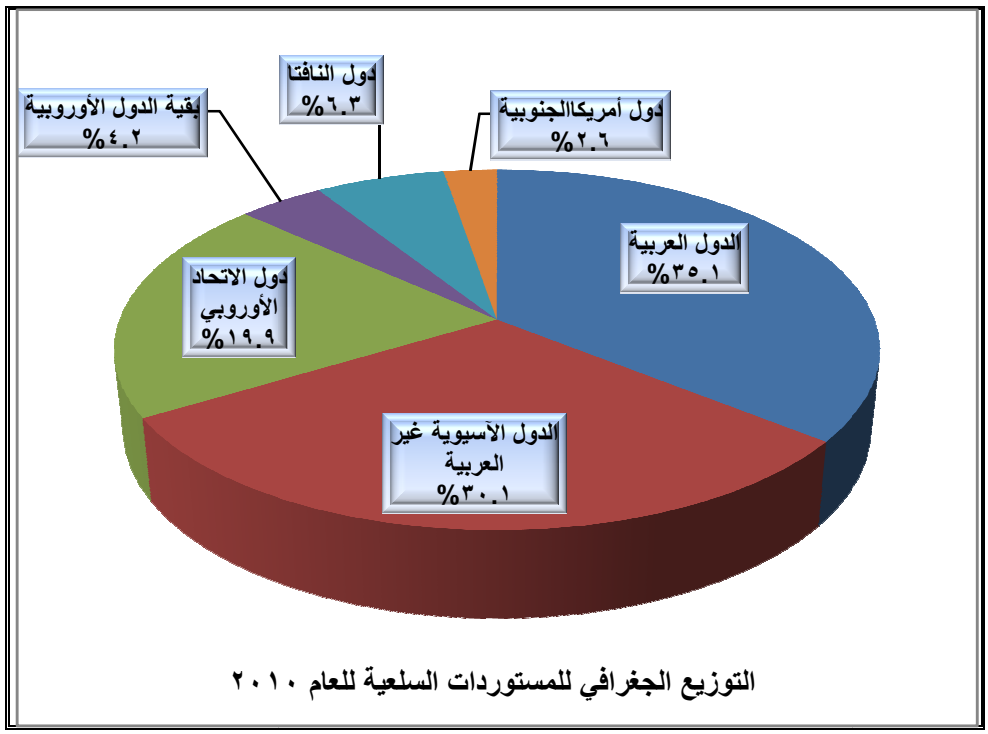

التوزيع الجغرافي للمستوردات السلعية للعام ٢٠١٠

ب - التركيب السلعي للمستوردات السلعية:

توزع التركيب السلعي للمستوردات السلعية للأردن خلال العام ٢٠١٠ إلى مجموعات سلعية عديدة، كان أهمها الآلات ومعدات النقل بنسبة (٢٣%)، الوقود المعدني ومواد التشحيم بنسبة (٢٢,١%)، سلع مصنوعة كالورق والكرتون ومصنوعات الفلين والمصنوعات المطاطية والخشب عدا الأثاث بنسبة (١٧,١%)، المواد الغذائية والحيوانات الحية بنسبة (١٤,٢%)، المواد الكيماوية بنسبة (١١,٣%)، مصنوعات متنوعة كالملابس والأحذية بنسبة (٧%)، المواد الخام غير الصالحة للأكل عدا المحروقات بنسبة (١,٨%)، المشروبات والتبغ بنسبة (١%)، وأخيراً شكلت مجموعة الزيوت والدهون والشموع الحيوانية والنباتية ما نسبته (٠,٨%) من إجمالي المستوردات السلعية للأردن خلال العام ٢٠١٠.

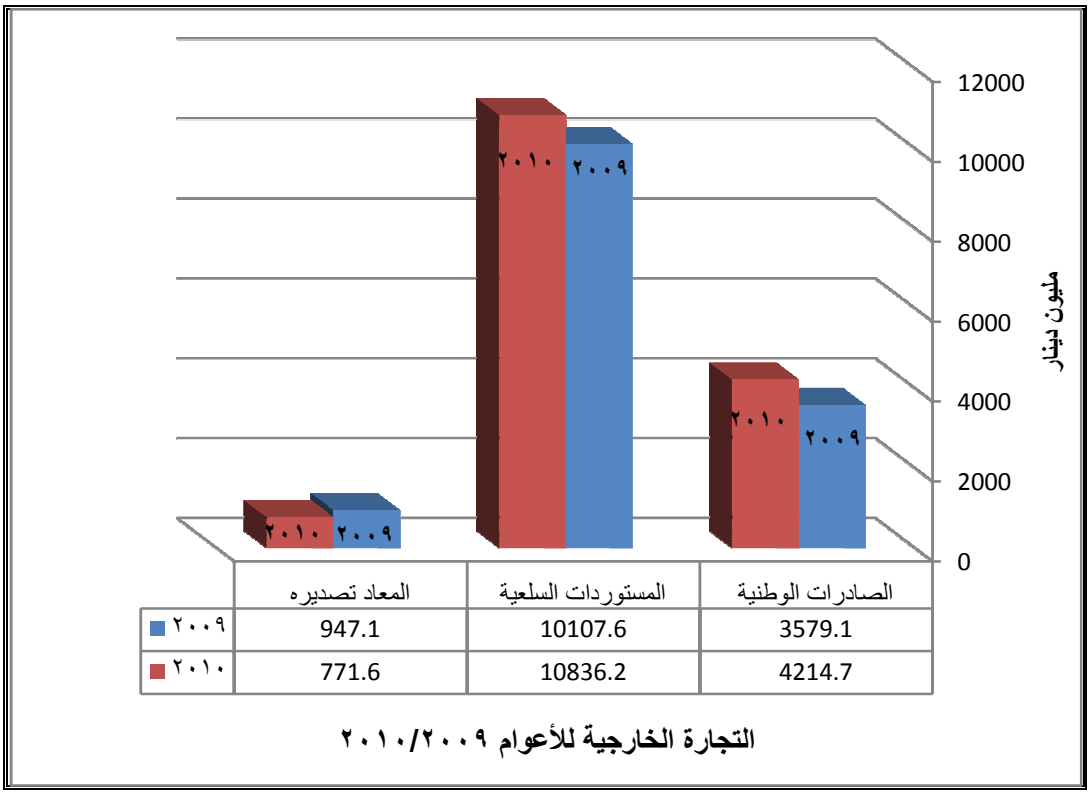

التجارة الخارجية للأعوام ٢٠٠٩/٢٠١٠

هذا وقد بلغ الحجم الكلي لعجز الميزان التجاري خلال العام ٢٠١٠ ما مجموعه (٥٨٤٩,٨) مليون دينار، فيما بلغ خلال العام ٢٠٠٩ ما قيمته (٥٥٨١,٣) مليون دينار، بارتفاع نسبته (٤,٨%).

التجارة الخارجية الأردنية خلال العامين ٢٠٠٩ /٢٠١٠

التصنيف	العام ٢٠٠٩		العام ٢٠١٠		نسبة التغير (%)
	القيمة (مليون دينار)	الأهمية النسبية من إجمالي التجارة الخارجية (%)	القيمة (مليون دينار)	الأهمية النسبية من إجمالي التجارة الخارجية (%)	
الصادرات الوطنية	٣٥٧٩,١	٢٦,١	٤٢١٤,٧	٢٨	١٧,٧
السلع المعاد تصديرها	٩٤٧,١	--	٧٧١,٦	--	١٨,٥-
المستوردات	١٠١٠٧,٦	٧٣.٩	١٠٨٣٦,٢	٧٢	٧,٢
إجمالي التجارة الخارجية	١٣٦٨٦,٨	١٠٠	١٥٠٥٠,٩	١٠٠	٩,٩
العجز التجاري	٥٥٨١,٣	--	٥٨٤٩,٨	--	٤,٨

المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار:

استمر تراجع إجمالي حجم المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال العام ٢٠١٠ ليصل إلى ما مجموعه (١٦٦٠,٦) مليون دينار، بانخفاض نسبته (٨,٨%)، مقارنة بإجمالي حجم تلك المشاريع خلال العام ٢٠٠٩ والبالغة في حينه (١٨٢٠,٥) مليون دينار.

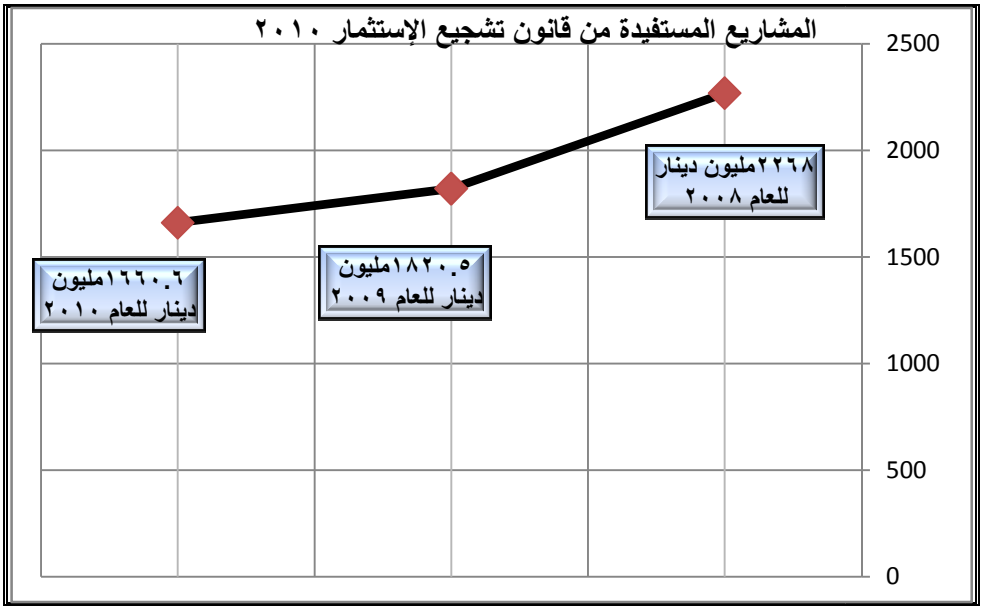

ويعود تراجع قيمة المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار إلى انخفاض حجم المشاريع المستثمرة خلال العام ٢٠١٠ في كل من قطاع الصناعة بنسبة بلغت (٥٩%)، قطاع المستشفيات بنسبة (٥٢,٨%)، قطاع الزراعة بنسبة (٤١%)، وقطاع النقل بنسبة بلغت (٠,٧%).

القطـــــاع	٢٠٠٩		٢٠١٠	
	القيمة (مليون دينار)	(%) من حجم الاستثمار الكلي	القيمة (مليون دينار)	(%) من حجم الاستثمار الكلي
الصناعـــة	١٤٤٢	٧٩,٢	٥٩١,٨	٣٥,٦
الفنـــــادق	١٧٠	٩,٤	٦٩٠	٤١,٦
الزراعـــــة	٤٠	٢,٢	٢٣,٦	١,٤
المستشفيات	٦٣	٣,٤	٢٩,٧	١,٨
التسلية والترويح السياحي	٣٥	١,٩	٢٥٤,٣	١٥,٣
النقل المتخصص	٧٠,٥	٣,٩	٧١	٤,٣
المجموع	١٨٢٠,٥	%١٠٠	١٦٦٠,٦	%١٠٠

فيما ارتفع في الوقت ذاته حجم المشاريع في كل من قطاع الفنـــادق بنســبة (٣٠٦%) خلال العام ٢٠١٠، وقطاع مدن التســلية والتــرويح الســياحي بنســبة (٦٢٦,٥%).

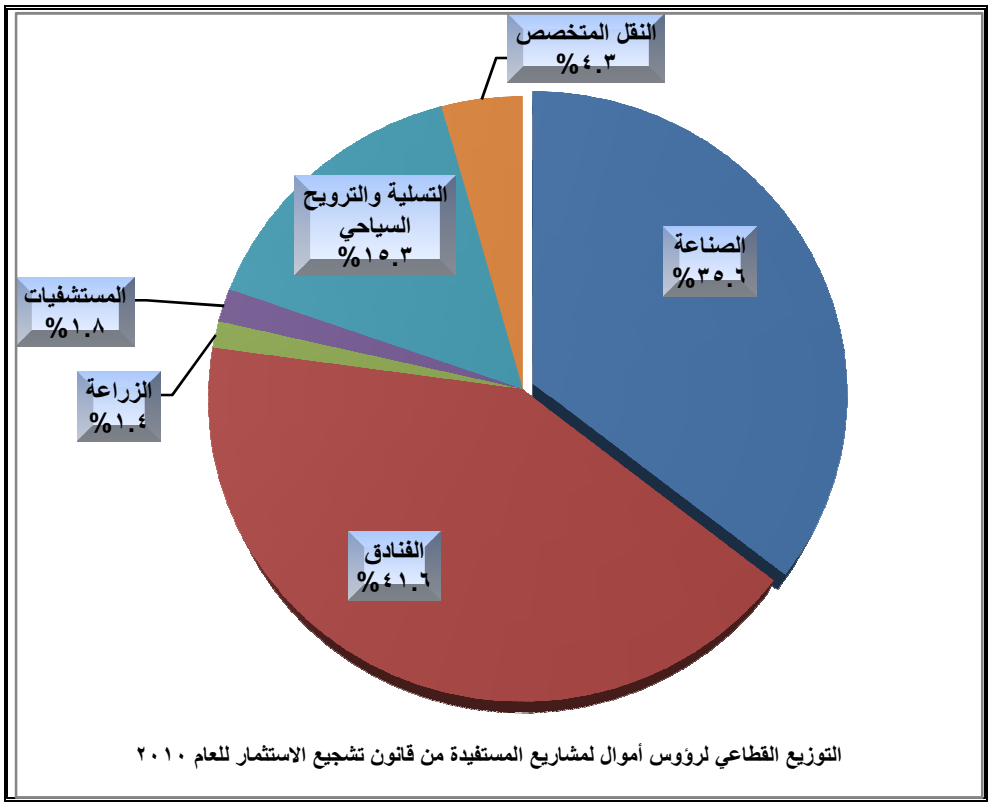

التوزيع القطاعي لرؤوس أموال لمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار للعام ٢٠١٠

الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة:

انخفض مجموع رؤوس أموال الشركات والمؤسسات المسجلة لـــدى وزارة الصناعة والتجارة خلال العام ٢٠١٠ ليصل إلى ما قيمته (٣٥٨) مليون دينار مقابل (٥١٧,٢) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٩، بفارق (١٥٩,٢) مليون دينار وبتراجـــع نسبته (٣٠,٧%).

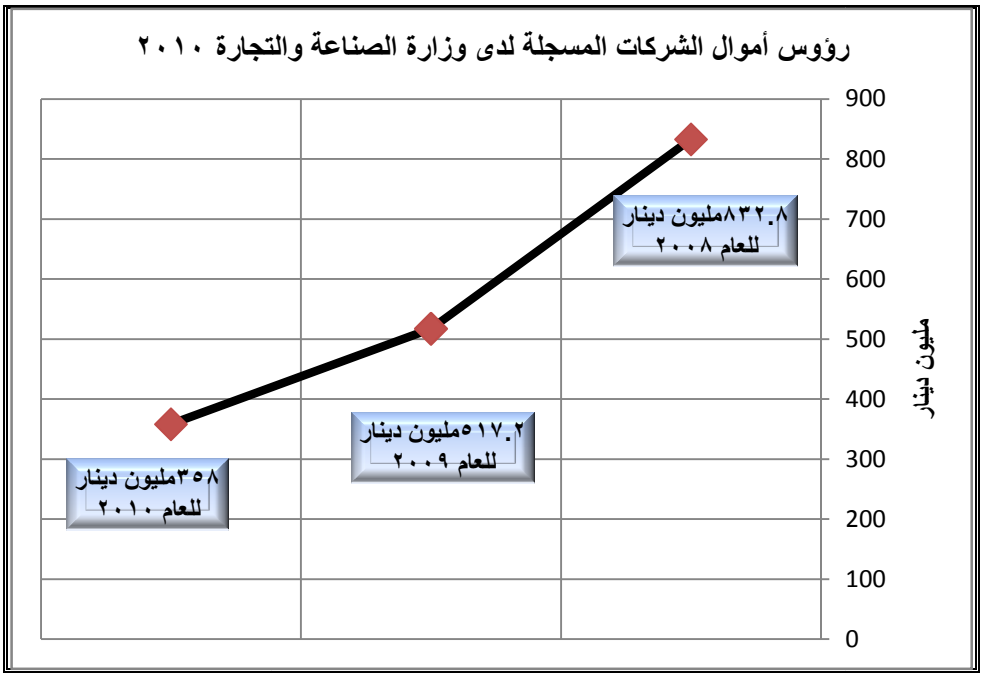

وكنتيجة طبيعية لانخفاض حجم رؤوس الأموال المسجلة، فقد اخفض كـــذلك عدد الشركات والمؤسسات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجـــارة خـــلال العـــام ٢٠١٠ ليبلغ (٧٤٧٢) شركة ومؤسسة، بانخفاض نســـبته (٣,٥%) مقارنـــة بعـــدد الشركات والمؤسسات المسجلة خلال العام ٢٠٠٩ والبالغ (٧٧٤٩) شركة ومؤسسة.

القطاع	٢٠٠٩			٢٠١٠			نسبة التغير لرؤوس الأموال(%)
	العـــــدد	رؤوس الأموال (مليون دينار)	% من مجموع رؤوس الأموال	العـــــدد	رؤوس الأموال (مليون دينار)	% من مجموع رؤوس الأموال	
التجارة	٢٧٠٠	٧٨,٩	١٥,٣	٢٤١٢	٧٠,٨	١٩,٨	١٠,٢-
الصناعة	١٤٣٨	١٥٣,١	٢٩,٦	١٣١٤	٨٨,٥	٢٤,٧	٤٢,٢-
الزراعة	٥٩٣	١٦١,٦	٣١,٢	٨٤١	١٠٠,٩	٢٨,٢	٣٧,٥-
المقاولات	٢٩٤	٢٠,٥	٤	٣١٣	١٥,٣	٤,٣	٢٥,٣-
الخدمات	٢٧٢٤	١٠٣,١	١٩,٩	٢٥٩٢	٨٢,٥	٢٣	٢٠-
المجموع	٧٧٤٩	٥١٧,٢	١٠٠	٧٤٧٢	٣٥٨	١٠٠	٣٠,٧-

ويُعزى تراجع إجمالي حجم رؤوس الأموال المسجلة في العام ٢٠١٠ وانخفاضها مقارنة بالعام ٢٠٠٩ نتيجة للانخفاض في عدد ومقدار رؤوس الأموال لجميع القطاعات، وكما هو مبين في الجدول أعلاه.

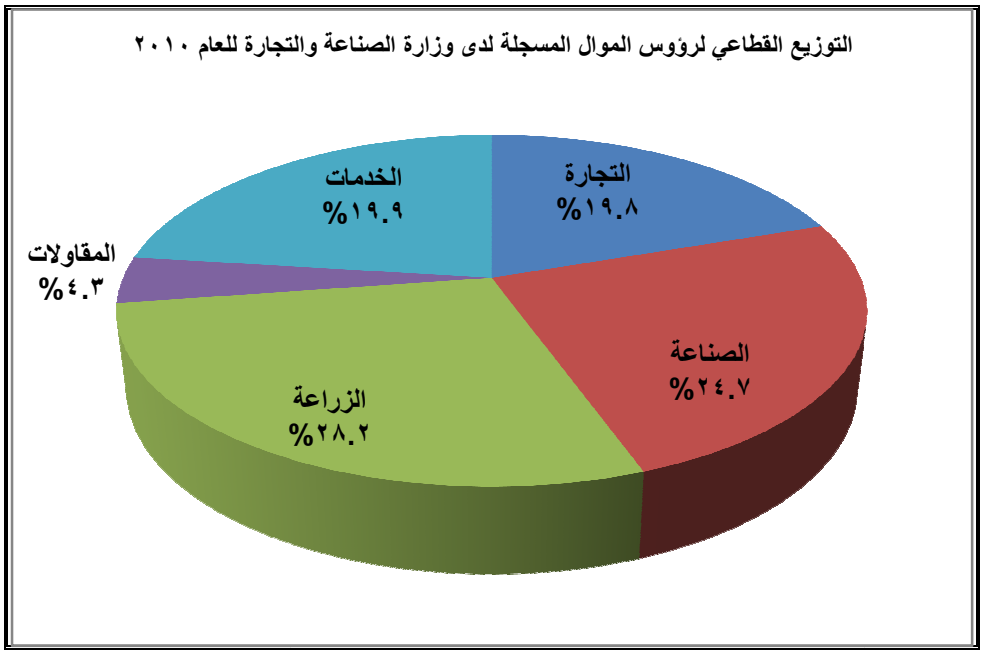

الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي:

بلغ الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي للعام ٢٠١٠ ما مقداره (١٥٠,٨) نقطة مقابل (١٥٥,٧) نقطة للعام ٢٠٠٩ بتراجع نسبته (٣,١%).

وقد توزع الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي على الآتي:

أولاً: الصناعات التحويلية:

بلغ الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية خلال العام ٢٠١٠ ما مقداره (١٥٥,٩) نقطة، بتراجع نسبته (٥,٥%) مقارنه بما مقداره (١٦٥) نقطة للعام ٢٠٠٩.

وشكلت الصناعات التحويلية أهمية نسبية مقدارها (٨٢,٥%).

(١٠٠=١٩٩٩)

أبرز الصناعات التحويلية	الأهمية النسبية من الرقم القياسي العام (%)	الرقم القياسي للعام ٢٠٠٩	الرقم القياسي للعام ٢٠١٠	معدل التغير (%)
المـــواد الغذائيـــة والمشروبات	١٥,٣	١٩٦,٣	١٩٨,٧	١,٢
المنتجات النفطية المكررة	١٤,٧	١٠٨,٦	١٠٣,١	٥-
الأسمدة	١٠,٦	٩٨,٣	١٠٧,٢	٩
الأدوية	٤,٤	٢٤٧,٣	٢١٥,٣	١٣-
الاسمنت والجير	٣,٣	١٣٧,٣	٧٩,١	٤٢,٣-
مجموع الصناعات التحويلية	**٨٢,٥**	**١٦٥**	**١٥٥,٩**	**٥,٥-**

ثانياً: الصناعات الاستخراجية:

بلغ الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية خلال العـــام ٢٠١٠ (١٠٣,٧) نقطة مقابل (٧٤,٣) نقطة في العام ٢٠٠٩ بارتفاع نسبته (٣٩,٥%).

وقد شكلت الصناعات الاستخراجية أهمية نسبية مقدارها(١١%).

(١٠٠=١٩٩٩)

الصناعات الاستخراجية	الأهمية النسبية من الرقم القياسي العام (%)	الرقم القياسي للعام ٢٠٠٩	الرقم القياسي للعام ٢٠١٠	معدل التغير (%)
اســـتخراج الـــنفط والغاز الطبيعي	٠,٣	٨٦,٢	٧٧,٧	٩,٨-
استغلال المحاجر لاستخراج الأحجار	٠,٣	٥٢,٥	٣٨	٢٧,٦-
الفوسفات	٥,٤	٨٥,٧	١٠٧,٢	٢٥
البوتاس	٤,٨	٦٢,٤	١٠٧,١	٧١,٦
مجموع الصناعات الاستخراجية	**١١**	**٧٤,٣**	**١٠٣,٧**	**٣٩,٥**

ثالثاً: إمدادات الكهرباء والغاز والبخار والمياه الساخنة:

بلغ الرقم القياسي لكميات إنتاج إمدادات الكهرباء والغاز والبخار والمياه الساخنة ما مقداره (١٦٦,٩) نقطة خلال العام ٢٠١٠، بتراجع نسبته (٥%) مقارنة بما مقداره (١٧٥,٧) نقطة في العام ٢٠٠٩.

وقد شكلت إمدادات الكهرباء والغاز والبخار والمياه الساخنة أهمية نسبية مقدارها (٦,٤%).

الرقم القياسي العام:

وعليه، يمكن تلخيص الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي (١٩٩٩=١٠٠) للعامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠، على النحو التالي:

(١٩٩٩=١٠٠)

الصناعات	الأهمية النسبية من الرقم القياسي العام (%)	الرقم القياسي للعام ٢٠٠٩	الرقم القياسي للعام ٢٠١٠	معدل التغير (%)
التحويلية	٨٢,٥	١٦٥	١٥٥,٩	٥,٥-
الاستخراجية	١١	٧٤,٣	١٠٣,٧	٣٩,٥
امدادات الكهرباء والغاز والبخار والمياه الساخنة	٦,٤	١٧٥,٧	١٦٦,٩	٥
الرقم القياسي العام	**١٠٠**	**١٥٥,٧**	**١٥٠,٨**	**٣,١-**

بورصة عمان:

انخفض حجم التداول بشكل كبير وملحوظ خلال العام ٢٠١٠ ليصل إلى (٦٦٩٠) مليون دينار، مقابل (٩٦٦٥,٣) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٩، بتراجع نسبته (٣٠,٧%).

فيما ارتفع عدد الأسهم المتداولة ليصل إلى ما مجموعه (٦٩٨٨,٨) مليون سهم بازدياد نسبتها (١٦%) مقارنة بعدد الأسهم المتداولة خلال العام ٢٠٠٩ والذي بلغ في حينه (٦٠٢٢,٥) مليون سهم.

أما عدد العقود المنفذة فقد انخفض ليصل إلى (١٨٨٠,٢) ألف عقد خلال العام ٢٠١٠ بتراجع نسبته (٣٦,٥%) مقارنة بعددها خلال العام ٢٠٠٩ والبالغ (٢٩٦٤,٦) ألف عقد.

وانخفض كذلك المعدل اليومي لحجم التداول خلال العام ٢٠١٠ ليصل إلى (٢٦,٧) مليون دينار بنسبة مقدارها (٣١,١%) مقارنة بالمعدل اليومي لحجم التداول خلال العام ٢٠٠٩ والبالغ حينذاك (٣٨,٨) مليون دينار.

أما فيما يتعلق بعدد الشركات المدرجة في بورصة عمان، فقد ارتفع ليصل إلى (٢٧٧) شركة خلال العام ٢٠١٠، مقابل (٢٧٢) شركة مدرجة بنهاية العام ٢٠٠٩، بفارق (٥) شركات، وبنمو نسبته (١,٨%).

وبخصوص القيمة السوقية للشركات المدرجة خلال العام ٢٠١٠ فقد انخفضت لتصل إلى (٢١٨٥٨,٢) مليون دينار، بنسبة انخفاض مقدارها (٣%)، مقابل (٢٢٥٢٦,٩) مليون دينار للعام ٢٠٠٩.

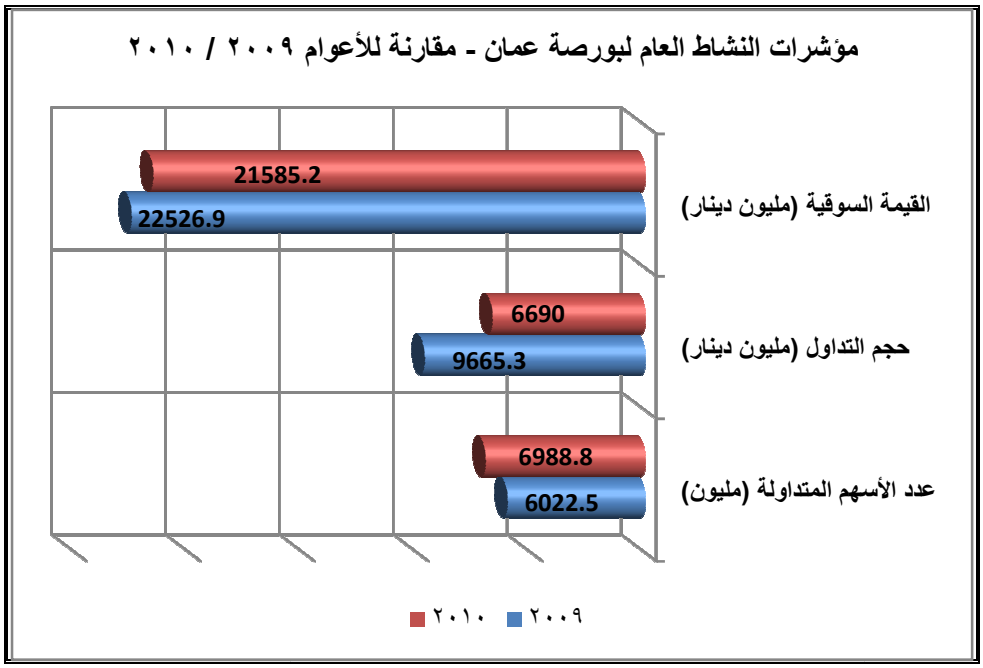

وتجدر الإشارة إلى أن حجم الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين من أسهم الشركات المتداولة في بورصة عمان خلال العام ٢٠١٠ قد تراجع بشكل ملحوظ ليصل إلى ما قيمته (١٠٣٦,٦) مليون دينار بتراجع نسبته (٤٩,٣%) مقارنة بالأسهم المشتراة من خلالهم في العام ٢٠٠٩ والبالغة قيمتها في

حينه (٢١٣٥,٥) مليون دينار، وقد شكلت الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين ما نسبته (١٥,٥%) من حجم التداول الكلي.

وبالمقابل انخفضت قيمة الأسهم المباعة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال العام ٢٠١٠ لتصل إلى (١٠٥١,٢) مليون دينار بتراجع نسبته (٥٠,٨%) مقارنة بحجم الأسهم المباعة خلال العام ٢٠٠٩ والبالغ قيمتها حينذاك (٢١٣٩,٣) مليون دينار.

وبالتالي فقد انخفض صافي الاستثمار غير الأردني في بورصة عمان ليصل إلى (- ١٤,٦) مليون دينار بنسبة (٢٨٤,٢%) مقارنة بصافي استثمار غير الأردنيين خلال العام ٢٠٠٩ والبالغ في حينه (-٣,٨) مليون دينار.

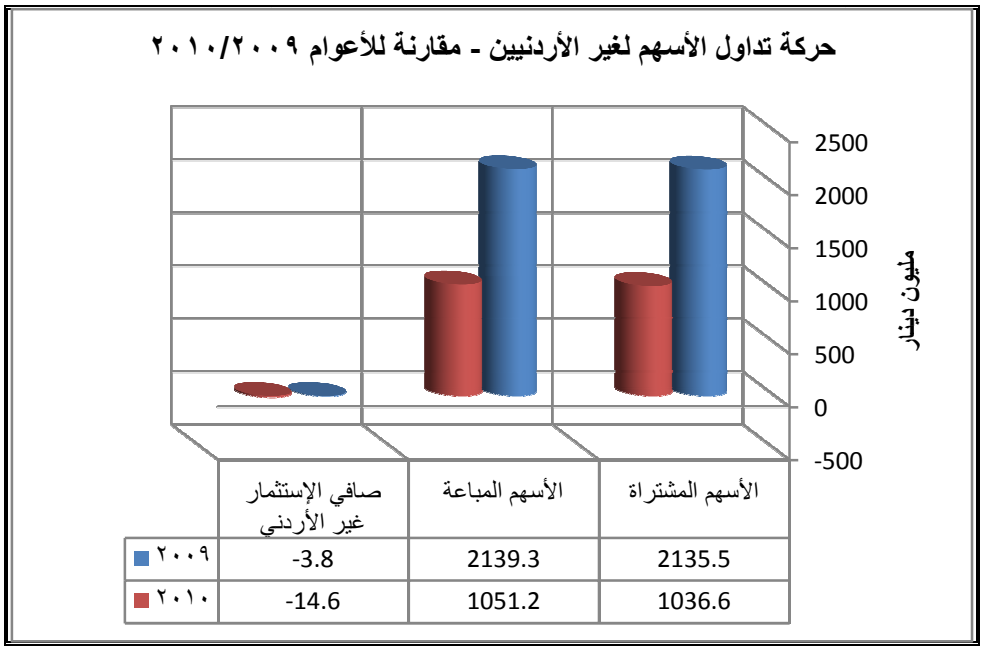

نشاط ميناء العقبة:

بلغ عدد السفن التي أمت ميناء العقبة خلال العام ٢٠١٠ ما مجموعه (٢٣٦٩) سفينة بارتفاع نسبته (١,٦%) مقارنة بعدد السفن التي أمت الميناء خلال العام ٢٠٠٩ والبالغة حينذاك (٢٣٣١) سفينة.

وفيما يتعلق بحجم مناولة البضائع في ميناء العقبة خلال العام ٢٠١٠، فقد ارتفع ليصل إلى ما مجموعه (١٦,٨) مليون طن، مقابل (١٤,٢) مليون طن خلال العام ٢٠٠٩، أي بارتفاع بلغ (٢,٧) مليون طن، وبما نسبته (١٨,٣%).

وقد بلغ حجم المناولة من المستوردات في العام ٢٠١٠ ما مقداره (٨,٧) مليون طن، مقابل (٨,٣) مليون طن خلال العام ٢٠٠٩ وبارتفاع نسبته (٤,٨%). أما حجم مناولة الصادرات فقد بلغت قيمته (٨) مليون طن بارتفاع نسبته (٣٨%) مقارنة بحجم مناولة الصادرات خلال العام ٢٠٠٩ والبالغ في حينه (٥,٨) مليون طن.

وفيما يتعلق بحركة الحاويات الصادرة والواردة عبر ميناء الحاويات في العقبة، فقد بلغ عدد الحاويات الصادرة عبر الميناء خلال العام ٢٠١٠ من فئة (٤٠) قدم ما مجموعه (١٠٦١٩٧) حاوية، بانخفاض نسبته (٢٠,١%) مقارنة بعددها خلال العام ٢٠٠٩ والبالغة في حينه (١٣٣٠٢٩) حاوية. فيما بلغ عدد الحاويات الصادرة عبر الميناء خلال العام ٢٠١٠ من فئة (٢٠) قدم ما مجموعه (٩٠٨٦٥) حاوية، بانخفاض نسبته (١١,٣%) مقارنة بعددها خلال العام ٢٠٠٩ والبالغة (١٠٢٤٩٠) حاوية.

أما الحاويات الواردة عبر ميناء العقبة خلال العام ٢٠١٠ من فئة (٤٠) قدم، فقد بلغ عددها (١٠٧٠٤٩) حاوية، بانخفاض مقداره (١٩,٤%) مقارنة بعددها خلال العام ٢٠٠٩ والبالغة حينذاك (١٣٢٩١٩) حاوية. فيما بلغ عدد الحاويات الواردة عبر الميناء خلال العام ٢٠١٠ من فئة (٢٠) قدم ما مجموعه (٨٨٣٠٢) حاوية، مقابل (٩٩٤٧٢) حاوية خلال العام ٢٠٠٩، وبتراجع نسبته (١١,٢%).

وبخصوص السفن السياحية التي أمت الميناء خلال العام ٢٠١٠ فقد بلغ عددها (١٥١) سفينة، بنمو نسبته (١٤,٣%) مقابل (١٣٢) سفن خلال العام ٢٠٠٩. كما بلغ عدد السياح اللذين زاروا الأردن على متن هذه السفن (١٤٨,٥) ألف سائح بازدياد نسبته (٥٦,٣%) مقارنة بعدد السياح اللذين زاروا الأردن على متن السفن خلال العام ٢٠٠٩ والبالغ حينذاك (٩٥) ألف سائح. وقد انخفض إجمالي حركة الركاب القادمين والمغادرين من خلال ميناء العقبة في العام ٢٠١٠ ليصل إلى (٩١٤,٩) ألف راكب، بانخفاض نسبته (٠,٩%) مقارنة بأجمالي عدد الركاب خلال العام ٢٠٠٩ والبالغ في حينه (٩٢٣,٦) مليون راكب.

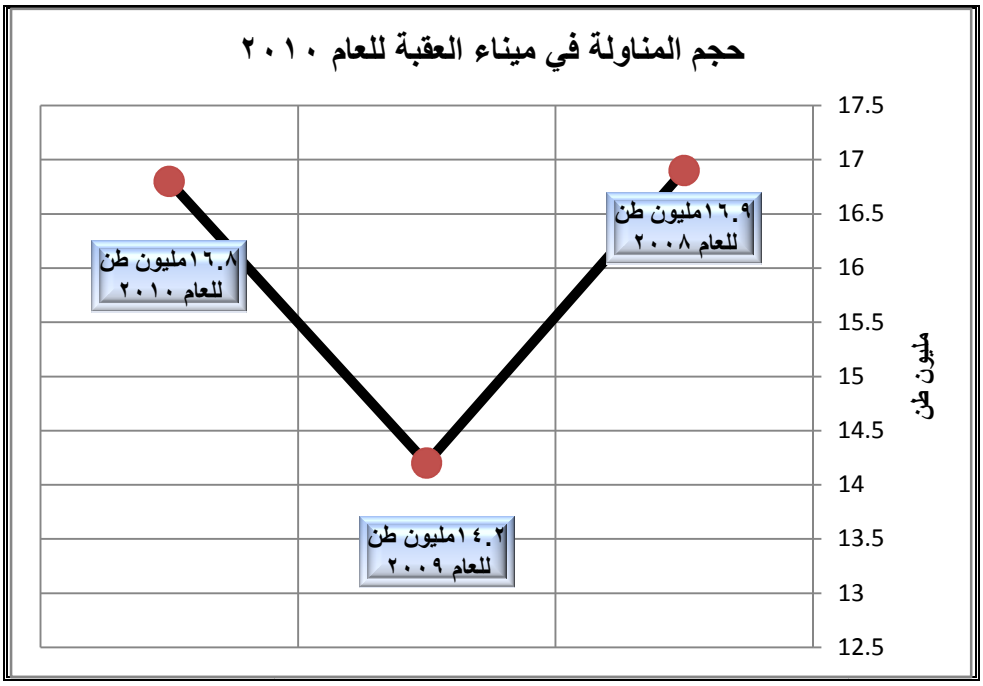

النشاط السياحي:

ارتفعت قيمة عائدات القطاع السياحي خلال العام ٢٠١٠ بشكل ملموس لتصل إلى ما مجموعه (٢٤٢٣,٣) مليون دينار بزيادة قيمتها (٣٥٦,٣) مليون دينار، وبما نسبته (١٧,٢%)، مقارنة بقيمة عائداته خلال العام ٢٠٠٩ والبالغة في حينه (٢٠٦٧) مليون دينار.

وقد بلغ إجمالي عدد السياح الزائرين للمملكة خلال العام ٢٠١٠ ما مجموعه (٧٠٧,٧٩٠) زائر بنسبة نمو ملحوظة مقدارها (٤٩,١%) مقارنة بعدد السياح الزائرين خلال العام ٢٠٠٩ والذي بلغ نحو (٤٧٤,٦٨٣) زائر.

وقد شكل السياح القادمين من الدول الأوروبية ما نسبته (٦٦,٨%) من إجمالي السياح الزائرين للمملكة خلال العام ٢٠١٠، يليها السياح القادمين من دول آسيا والباسيفيك بما نسبته (١٤,٨%)، ومن ثم السياح القادمين من الدول الأمريكية بنسبة (١١,٢%)، والسياح القادمين من الدول العربية بنسبة (٦,٨%)، وأخيراً السياح القادمين من الدول الأفريقية بما نسبته (٠,٤%).

هذا وقد انخفض معدل الإقامة للسياح الزائرين للمملكة خلال العام ٢٠١٠ ليصل إلى (٤,٥) ليلة، مقابل (٤,٨) ليلة في العام ٢٠٠٩، وبانخفاض نسبته (٦,٢%).

أما فيما يتعلق بحجم الإنفاق السياحي خلال العام ٢٠١٠، فقد بلغ ما قيمته (١٠١٠,٥) مليون دينار، بنمو نسبته (٣٣,٤%)، مقارنة بحجم الإنفاق السياحي خلال العام ٢٠٠٩ الذي بلغ حينذاك ما قيمته (٧٥٧,٥) مليون دينار.

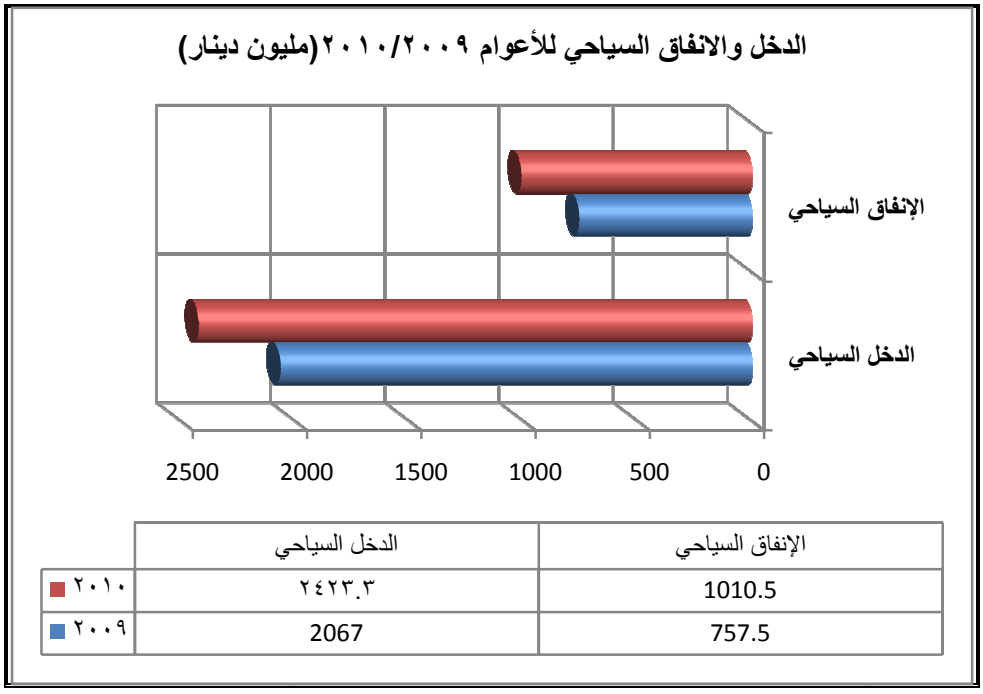

نشاط سوق العقار:

ارتفع حجم التداول في سوق العقار الأردني خلال العام ٢٠١٠ بشكل ملموس ليصل إلى ما قيمته (٥,٩) مليار دينار، بزيادة نسبتها (٢٥,٥%) مقارنة بحجم التداول خلال العام ٢٠٠٩ والبالغ في حينه (٤,٧) مليار دينار.

وقد نما إجمالي عدد معاملات بيع العقار في المملكة خلال العام ٢٠١٠ بنسبة (١٨%)، حيث بلغ عددها (٨٩,٤) ألف معاملة، منها (٢٣,٧) ألف معاملة بيع شقق و(٦٥,٧) ألف معاملة بيع أراضي. مقابل (٧٥,٧) ألف معاملة خلال العام ٢٠٠٩ والتي توزعت على (٢٠,٥) ألف معاملة بيع شقق، و(٥٥,٢) ألف معاملة بيع للأراضي.

هذا وقد ارتفع عدد الشقق المباعة في المملكة خلال العام ٢٠١٠ بنمو نسبته (١٥,٦%)، حيث بلغت ما مجموعه (٢٣,٧٢١) شقة، بمعدل مساحة مقدارها

(١٩٦) متر مربع، في حين بلغ عدد الشقق المباعة خلال العام ٢٠٠٩ ما مجموعه (٢٠,٥١٣) شقة بمعدل مساحة مقدارها (١٩٤) متر مربع.

أما بيوعات الأراضي والشقق لغير الأردنيين خلال العام ٢٠١٠، فقد قُدرت بما مجموعه (٤٧٠٤) معاملة، منها (٢٣٠٧) معاملة للشقق و(٢٣٩٧) معاملة للأراضي، وقد بلغت القيمة السوقية لهذه البيوعات نحو (٣٥١) مليون دينار. في حين بلغ إجمالي البيوعات لغير الأردنيين خلال العام ٢٠٠٩ ما مجموعه(٤٧١٨) معاملة، منها (١٨٦٨) معاملة للشقق و(٢٨٥٠) معاملة للأراضي، وقد بلغت القيمة السوقية لهذه البيوعات نحو (٢٥٩,٥) مليون دينار

واحتلت الجنسية العراقية المرتبة الأولى بالبيوعات لغير الأردنيين بمجموع (١٩٨٩) مستثمراً، تلتها الجنسية الكويتية بمجموع (٨٦٦) مستثمراً، ومن ثم الجنسية السعودية بمجموع (٤٨٥) مستثمراً. أما من حيث القيمة، فقد احتلت الجنسية العراقية أيضاً المرتبة الأولى بحجم مقداره (٢٠٣,٦) مليون دينار، وشكلت ما نسبته (٥٨%) من حجم القيمة السوقية لبيوعات غير الأردنيين، تلتها الجنسية السعودية بمبلغ (٣١,١) مليون دينار وبنسبة (٩%)، ومن ثم الجنسية الأمريكية في المرتبة الثالثة بقيمة (١٦) مليون دينار وبنسبة (٥%).

الشيكات المرتجعة:

لأول مرة منذ سنوات عدة، تراجعت قيمة وعدد الشيكات المرتجعة خلال العام ٢٠١٠، ويمكن أن يعزى هذا التراجع إلى ازدياد مستوى الوعي لدى المتعاملين بالشيكات من مختلف الأطراف المعنية تجاراً وأفراد من جهة، وإلى الإجراءات العديدة والتشديدات المتواصلة التي يفرضها البنك المركزي الأردني من جهة أخرى، فقد انخفض مجموع قيم الشيكات المرتجعة بشكل عام خلال العام ٢٠١٠ ليصل إلى (١٨٧٧,٧) مليون دينار بانخفاض قيمته (٢٥٠,٧) مليون دينار وبما نسبته (١١,٧%)، مقارنة بقيمة الشيكات المرتجعة للعام ٢٠٠٩ والبالغة في حينه(٢١٢٨,٤) مليون دينار.

وإذا ما تم مقارنة قيم الشيكات المرتجعة خلال السنوات الماضية يتضح أن نسبة نموها للعام ٢٠٠٩ كانت قد بلغت (٠,٢%)، وخلال العام ٢٠٠٨ ما نسبته (٥١,٢%)، وخلال العام ٢٠٠٧ بما نسبته (٧٦,٢%).

وتنقسم الشيكات المرتجعة إلى صنفين، الأول **يتمثل بالشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد** والتي بلغت قيمتها خلال العام ٢٠١٠ ما مجموعه (١٠٧٩,٤) مليون

دينار، بانخفاض نسبته (١٩,٧%)، مقارنة بقيمتها خلال العام ٢٠٠٩ والبالغة حينذاك (١٣٤٤,٢) مليون دينار. في حين كانت قد نمت خلال الأعوام ٢٠٠٩ و٢٠٠٨ بما نسبته (٢٧,١% و٤٤,١%) على التوالي.

وقد شكلت قيمة الشيكات المرتجعة لعدم كفاية الرصيد ما نسبته (٣,١%) من إجمالي الشيكات المتداولة للعام ٢٠١٠ ، فيما شكلت ما نسبته (٣,٨%) للعام ٢٠٠٩.

أما الصنف الثاني فيتمثل بالشيكات **المعادة لأسباب فنية أخرى** والتي بلغت قيمتها (٧٩٨,٣) مليون دينار خلال العام ٢٠١٠، بانخفاض نسبته (١,٧%) مقارنة بقيمتها خلال العام ٢٠٠٩ والبالغة في حينه (٧٨٤,٣) مليون دينار.

وبخصوص مجموع قيم الشيكات المتداولة المقدمة للتقاص خلال العام ٢٠١٠، فقد انخفض بشكل طفيف ليصل إلى (٣٤,٣) مليار دينار مقابل (٣٤,٨) مليار دينار خلال العام ٢٠٠٩ ، أي بانخفاض نسبته (١,٥%).

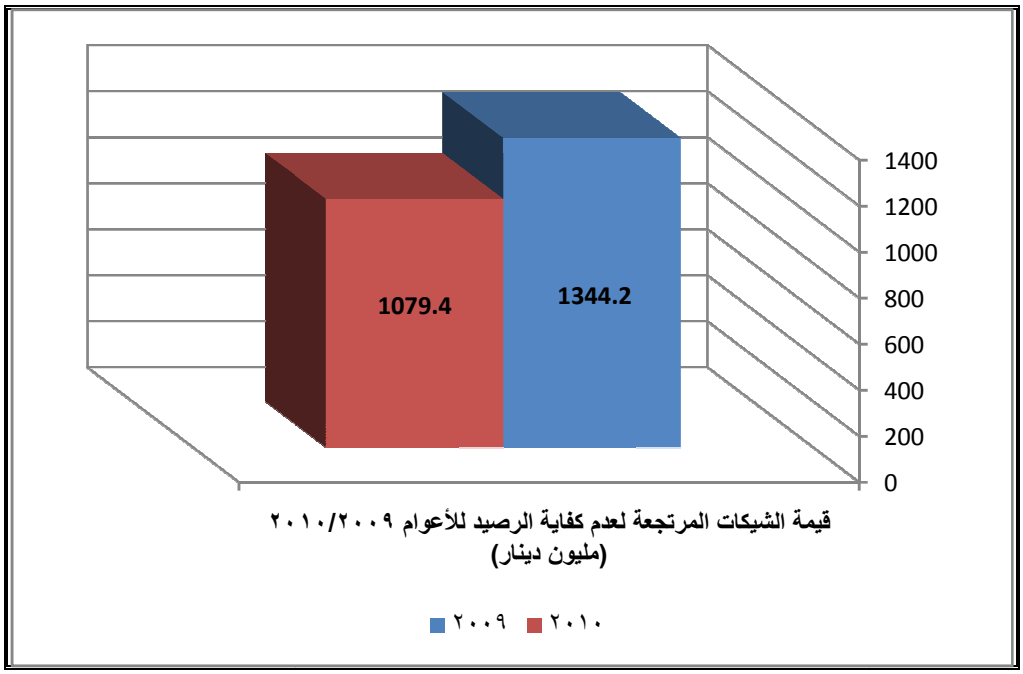

التسهيلات الائتمانية:

بالرغم من استمرار تشدد البنوك المحلية في منح التسهيلات الإئتمانية لمختلف الأنشطة الاقتصادية والأفراد خلال العام ٢٠١٠، وما أدى ذلك إلى آثار

سلبية عديدة على مختلف القطاعات الاقتصادية، إلا أن حجم هذه التسهيلات ما زال بارتفاع متواصل، حيث ارتفع إجمالي قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لجميع القطاعات الاقتصادية خلال العام ٢٠١٠ ليصل إلى ما مجموعه (١٤٤٥١,٤) مليون دينار، مقابل (١٣٣١٧,٢) مليون دينار للعام ٢٠٠٩، بزيادة قيمتها (١١٣٤,٢) مليون دينار، وبنمو نسبته (٨,٥%).

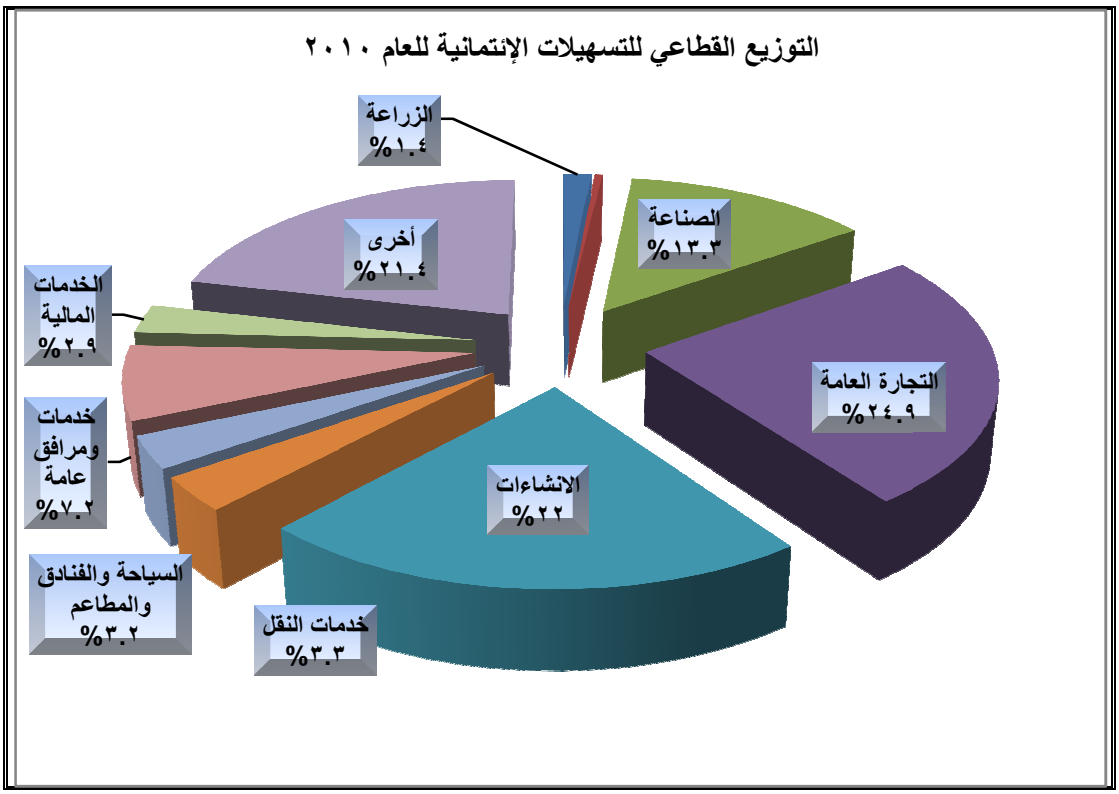

يشير الشكل الموضح أعلاه إلى استمرار استحواذ قطاع التجارة العامة على الحصة الأكبر من قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة بما نسبته (٢٤,٩%) من مجموع هذه التسهيلات، يليه قطاع الإنشاءات الذي استحوذ على ما نسبته (٢٢%)، ومن ثم قطاع الصناعة بنسبة (١٣,٣%)، وقطاع الخدمات والمرافق العامة بنسبة (٧,٢%)، وقطاع الخدمات المالية بنسبة (٢,٩%) من مجموع التسهيلات الإئتمانية خلال العام ٢٠١٠.

الرقم القياسي لتكاليف المعيشة:

تُشير البيانات الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي الأردني إلى ارتفاع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة خلال العام ٢٠١٠ ليصل إلى (١٢٤,٥) نقطة، مقابل

(١١٨,٥) نقطة خلال العام ٢٠٠٩، بنسبة ارتفاع مقدارها (٥%). في حين كان قد انخفض خلال العام ٢٠٠٩ بنسبة (٠,٧%) وارتفع في العام ٢٠٠٨ بنسبة (١٣,٩%) و(٤,٧%) في العام ٢٠٠٧.

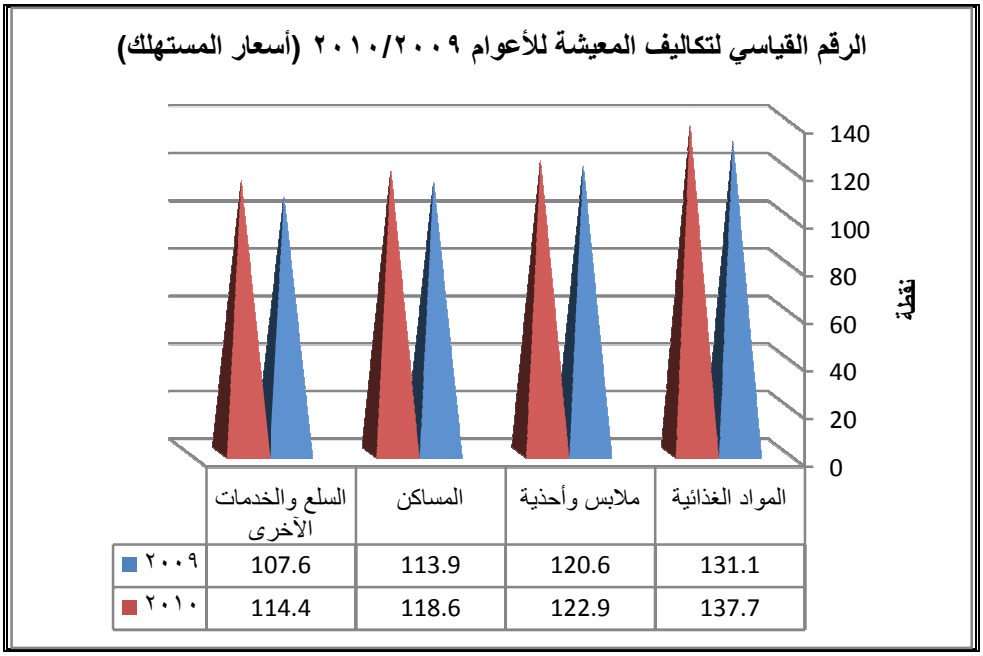

ويأتي الارتفاع في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة نتيجة لارتفاع العديد من الأسعار العالمية لمجموعة من السلع والخدمات خلال العام ٢٠١٠ وخاصة ما يتعلق منها بالأسعار العالمية النفط الذي أدى إلى ارتفاع نسبي في كلف إنتاج مختلف السلع والخدمات.

فيما يلي جدول تفصيلي يبين بنود الرقم القياسي لتكاليف المعيشة خلال العامين ٢٠١٠ / ٢٠٠٩:

البند	الأهمية النسبية (%)	٢٠٠٩	٢٠١٠	نسبة التغير (%)
المواد الغذائية، وهي:	**٣٦,٦**	**١٣١,١**	**١٣٧,٧**	**٥**
– الحبوب ومنتجاتها	٣,٨	١٤٩,٢	١٤٨,٧	٠,٣-
– اللحوم والدواجن	٧,٨	١٣٦,٤	١٤٤,٥	٥,٩
– الأسماك ومنتجات البحر	٠,٨	١١٣,٥	١١٣,٩	٠,٣
– الألبان ومنتجاتها والبيض	٣,٨	١٤٥,٤	١٤٢,٨	١,٧-
– الزيوت والدهون	١,٧	١٦١,٨	١٦٠,٨	٠,٦-
– الفواكه	٢	١٢٩	١٣١	١,٥

– الخضروات	٣,٥	١٢٩,٦	١٤٦,٣	١٢,٨
– السكر ومنتجاته	٢,٥	١١٧	١٣٥,٣	١٥,٦
– التبغ ومنتجاته	٣,٥	١١١,٥	١٢٥	١٢,١
– المشروبات والمرطبات	١,١	١٠٩,٨	١١١,٩	١,٩
– مواد غذائية أخرى	٥,٦	١٢٠	١٢٥,٤	٤,٥
ملابس وأحذية، وهي:	**٤,٩**	**١٢٠,٦**	**١٢٢,٩**	**١,٩**
– ملابس	٣,٩	١٢٠	١٢٢,١	١,٧
– أحذية	١	١٢٣	١٢٦	٢,٤
المساكن، وهي:	**٢٦,٧**	**١١٣,٩**	**١١٨,٦**	**٤,١**
– السكن وملحقاته	١٥,٩	١٠٥,٥	١٠٩,٢	٣,٥
– الوقود والإنارة	٦	١٣٥,٨	١٤٤,٨	٦,٦
– الأثاث والمفروشات	١,٨	١١٠,١	١١٢	١,٧
– أخرى	٢,٩	١١٦,٦	١١٩,٦	٢,٥
السلع والخدمات الأخرى: وهي	**٣١,٦**	**١٠٧,٦**	**١١٤,٤**	**٦,٣**
– النقل والاتصالات	١٥,٨	١٠٣,٨	١١٢,٢	٨
– التعليم	٧	١١٤,٩	١٢١,٨	٦
– العناية الطبية	٢,٧	١٠٣,٥	١٠٦,٤	٢,٨
– العناية الشخصية	٣	١١٦,٨	١٢٤,٢	٦,٣
– الثقافة والترفيه	١,٥	١٠٦	١٠٤,٨	١,١–
– أخرى	١,٣	١٠٤,٥	١٠٦,٣	١,٧
الرقم القياسي لأسعار المستهلك	**١٠٠**	**١١٨,٥**	**١٢٤,٥**	**%٥**

****

المراجع الرئيسة :

١. نشرة مالية الحكومة – المجلد الثاني عشر/ العدد الثاني عشر (كانون ثاني ٢٠١١).

٢. تقارير ونشرات مؤسسة تشجيع الاستثمار.

٣. تقارير ونشرات دائرة الإحصاءات العامة.

٤. المواقع الإلكترونية لكل من:
- البنك المركزي الأردني.
- بورصة عمان.
- مؤسسة الموانىء.
- دائرة الأراضي والمساحة.
- هيئة تنشيط قطاع السياحة.
- الصحف المحلية اليومية.